

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



إتفاق منظمة الأغذية والزراعة بشأن
التدابير التي تتخذها دولة الميناء
لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم
وردعه والقضاء عليه





الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم

الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (الصيد غير القانوني) هو مصطلح عام يشمل:

- أنشطة الصيد والأنشطة المرتبطة بالصيد المخالفة للقوانين الوطنية والإقليمية والدولية.
- عدم إبلاغ المعلومات أو إبلاغها الخاطئ أو الإبلاغ بما هو أدنى من واقع عمليات الصيد وحصيلتها.
- الصيد بواسطة سفينة «بدون جنسية».
- الصيد في المناطق الخاضعة للمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك من قبل السفن غير الأطراف.
- أنشطة الصيد التي ليست منظمة من قبل الدول ولا يمكن رصدها وتقييمها بسهولة.

تفيد التقديرات على الصعيد العالمي أن الصيد غير القانوني مسؤول عن مصيد سنوي يرقى إلى ٢٦ مليون طن بقيمة ترقى إلى ٢٣ مليار دولار أمريكي.



إتفاق الفأو بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء

لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه

ما هو الإتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء؟

يُعتبر الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (الصيد غير القانوني) مشكلةً رئيسة في الصيد ويُعدُّ تهديداً جدياً لفاعلية تدابير صونٍ عديدٍ من الأرصدة السمكية وإدارتها. إن الهدف الرئيسي لاتفاق الفأو بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء هو منع الصيد غير القانوني وردعه والقضاء عليه من خلال منع المراكب المتورطة في الصيد غير القانوني من استخدام الموانئ وإرساء مصيدها، ما يقلل من الحافز لتلك المراكب على مواصلة عملها، ويمنع منتجات الصيد الناجمة عن الصيد غير القانوني من بلوغ الأسواق الوطنية والدولية.

إن التنفيذ الفعال للاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء يسهم في نهاية المطاف في الحفاظ على المدى الطويل للموارد البحرية الحية وللنظم البيئية البحرية والاستخدام المستدام منها. وتُطبَّق شروط الاتفاق بشأن تدابير دولة الميناء على مراكب الصيد التي تلتمس حق الدخول إلى مرفأ معين من دولة ما تختلف عن الدولة التي ترفع علمها.

منافع الإتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء

- مكافحة الصيد غير القانوني بطريقة ذات فعالية مالية وكفائية
- حماية أرزاق الصيادين الشرعيين
- تعزيز سيطرة دُول العَلَم على مراكب صيدها
- تعزيز فاعلية التعاون وتبادل المعلومات بين الدول الساحلية ودول العَلَم والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة المصايد السمكية
- منع ظُهور «موانئ عدم الإمتثال»
- الإسهام في تشديد إدارة مصايد الأسماك والحوكمة على جميع المستويات
- تنهض بأعباء الدول النامية ومتطلباتها



أنشطة الفاو لبناء الكفاءات والارتقاء بمستوى الوعي فيما يخص الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء

في الجهود المبذولة لبناء الكفاءات وتعزيز الوعي حيال فوائد تنفيذ الاتفاق بشأن تدابير دولة الميناء، نظمت الفاو سبع ورشات عمل إقليمية في أرجاء العالم منذ ٢٠١٢ شملت نحو ١٠٠ دولة ومنظمة إقليمية لإدارة مصايد الأسماك ومنظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية. إن الأهداف الرئيسية لورشات العمل هذه هي:

- تسهيل تقديم الأدوات للانضمام إلى الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء تمهيداً لإدخاله حيز التنفيذ بأسرع وقت ممكن وللتأكد من أن يكون مقبولاً دولياً على أوسع نطاق ممكن؛
 - لمساهمة في تطوير القدرات الوطنية لتعظيم الفوائد المتاحة من خلال الاستخدام الفعال للاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء؛
 - تعزيز التنسيق الثنائي، دون الإقليمي و/أو الإقليمي من أجل التنفيذ الفعال لمضمون الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء.
- وتقوم الفاو بمواصلة تطوير برنامجها العالمي لتنمية القدرات لتعزيز كفاءة البلدان على مكافحة الصيد غير القانوني، ولاسيما من خلال الاتفاق بشأن تدابير دولة الميناء. إضافة إلى ذلك، تنص المادة ٢١ من الاتفاق على الاشتراطات الخاصة للدول النامية، بما في ذلك تأسيس آليات تمويل لمساعدة الدول النامية على تنفيذ الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء.

الإجراءات لاكتساب صفة طرف* في الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء

فُتِحَ باب التوقيع على الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩ لمدة عام. تشكل الالتزام بعدم إحباط هدف الاتفاق وغاياته. سيدخل الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء حيز النفاذ عندما يصل عدد الأطراف إلى ٢٥ طرفاً. إن العملية لاكتساب صفة الطرف في الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء موضحة أدناه.



* يَصْحُ استخدام مصطلح «طرف» عندما يدخل الاتفاق بشأن تدابير دولة الميناء حيز النفاذ.

فيما يلي الجهات التي أودعت صكوك الانضمام إلى الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء (حتى ٢٠ يناير/كانون الثاني ٢٠١٦):

أستراليا، شيلي، كوستاريكا، الإتحاد الأوروبي (منظمة عضو)، غابون، آيسلندا، موريشيوس، موزامبيق، ميانمار، نيوزيلندا، النرويج، عمان، بالاو، جمهورية كوريا، سيشيل، الصومال، سيري لانكا، سانت كيتس ونيفيس، وأوروغواي.

معلومات إضافية حول
الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء
على موقع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)

موقع الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء
www.fao.org/fishery/psm/agreement/en

مطبوعات الصيد غير القانوني
www.fao.org/fishery/publications/ar

الصور: @FAO/M. Camilleri

لمزيد من المعلومات يرجى التواصل مع:
Fisheries and Aquaculture Department
Food and Agriculture Organization
of the United Nations (FAO)
Viale delle Terme di Caracalla
00153 Rome, ITALY

FI-Inquiries@fao.org